S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/12
6 January 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير آخر مقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من القرار ٨٨٦ (١٩٩٣)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١	٢
أولا - التقدم المحرز لغاية تاريخه	٢ - ٤٣	٢
ألف - الجوانب السياسية	٢ - ١٩	٢
١ - المصالحة الوطنية	٣ - ٨	٢
٢ - مجالس المقاطعات	٩ - ١٢	٤
٣ - المجالس الإقليمية	١٣	٥
٤ - المجلس الوطني الانتقالي	١٤ - ١٦	٦
٥ - الشرطة والعدالة	١٧ - ١٩	١٧
باء - الحالة الإنسانية	٢٠ - ٢٧	٧
١ - استمرار حالة الطوارئ	٢١	٨
٢ - إعادة التوطين	٢٢	٨
٣ - إعلان أديس أبابا	٢٣ - ٢٦	٨
٤ - الأثر المترتب على انعدام الأمن	٢٧	١٠
جيم - المسائل الأمنية	٢٨ - ٤٠	١٠
١ - نزع السلاح والتشريح	٣١ - ٣٥	١١
٢ - إزالة الألغام	٣٦	١٢
٣ - الوزع	٣٧ - ٤٠	١٣
دال - المسائل الإدارية	٤١ - ٤٣	١٤
ثانيا - ملاحظات	٤٤ - ٦١	١٤

070194

070194 070194 94-00683

مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٨٨٦ (١٩٩٣) المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

أولا - التقدم المحرز لغاية تاريخه

ألف - الجوانب السياسية

٢ - الولاية السياسية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال مستمدة من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ويجري تنفيذها من خلال إطار اتفاق أديس أبابا المعقود في آذار/مارس ١٩٩٣. ويقتضي هذا اتباع نهج دقيق التوازن ذي شقين: المصالحة فيما بين الفصائل الوطنية وتعزيز مجالس المقاطعات والمجالس الاقليمية على صعيد القواعد الشعبية. وهذان الشقان متكاملان ومتكافلان، من الناحية المثالية، في تحقيق المصالحة الوطنية وإرساء قاعدة الحكم التمثيلي.

١ - المصالحة الوطنية

٣ - يشكل إحراز تقدم في مجالي المصالحة السياسية وإعادة البناء حجر الزاوية في نجاح الجهود الانمائية وكفالة تقديم مساعدة دولية إلى الصومال. ولقد نقل المجتمع الدولي هذه الرسالة مرارا إلى القيادة السياسية الصومالية. وهناك عقبتان رئيسيتان لاتزالان تعيقان تحقيق تقدم على الصعيد السياسي وهما: (أ) وجود انقسامات عميقة بين التحالفين العشائريين الرئيسيين، مجموعة الـ ١٢ والتحالف الوطني الصومالي، (ب) واستمرار رفض التحالف الوطني الصومالي لجميع المبادرات السياسية التي تتخذها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٤ - وأجريت في الآونة الأخيرة محاولة لبلورة المصالحة الوطنية الصومالية في اجتماع سياسي عقد في أعقاب الاجتماع الرابع لتنسيق المساعدة الانسانية المقدمة الى الصومال الذي عقدته الأمم المتحدة في أديس أبابا. وفي الفترة من ٢ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وبناء على دعوة من الحكومة الاثيوبية وبدعم من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، اجتمع ممثلو التحالفين الرئيسيين - مجموعة الـ ١٢ والتحالف الوطني الصومالي - لمناقشة المسائل والخلافات المعلقة بينهما. وبالرغم من التحذير الموجه لهما من المجتمع الدولي بأن عدم إحراز تقدم على الجبهة السياسية يضرّ المساعدة الأجنبية اللازمة، فإن ممثلي

الفصائل لم يتفقوا على شكل يتيح لرؤساء الفصائل إمكانية إجراء مباحثات وجها لوجه مع بعضهم بعضا مما أدى مع الأسف إلى فشل المبادرات المتخذة.

٥ - والواقع أن الاجتماع السياسي غير الرسمي، نتيجة لعدم وجود جدول أعمال دقيق، تعثر عقب انعقاده مباشرة بسبب الخلاف الذي نشأ حول مسألة ما إذا كانت الأمم المتحدة ينبغي أن تقوم بدور ما في عملية المصالحة الوطنية. وترتبط بهذه المسألة العلاقة بين دور الأمم المتحدة ودور رئيس جمهورية اثيوبيا وفق ما قررته منظمة الوحدة الافريقية والسلطة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، بهذا الشأن. وبينما أصر التحالف الوطني الصومالي على عدم قيام الأمم المتحدة بدور في المصالحة السياسية لكونه يفضل أن تتم على يد القوى الاقليمية، فإن مجموعة الـ ١٢ ترى ضرورة بقاء عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ووجوب قيام الأمم المتحدة بدور بارز في العملية السياسية الصومالية.

٦ - وثمة عوامل أخرى ساهمت في عدم توصل الاجتماع السياسي الى نتيجة ناجحة من بينها الاختلافات الحادة في الرأي بين مجموعة الـ ١٢ والتحالف الوطني الصومالي حول مركز مجالس المقاطعات والمجالس الاقليمية التي تم إنشاؤها. ففي حين تؤيد مجموعة الـ ١٢ تأييدا كاملا شرعية هذه المجالس، فإن التحالف الوطني الصومالي يطالب بإجراء استعراض جذري لمركزها وولايتها. وهناك عامل آخر وهو الاختلاف بينهما حول ما إذا كانت هناك ضرورة لتعديل اتفاق أديس أبابا. وقد ذكرت مجموعة الـ ١٢ في معرض معارضتها لاقتراح الائتلاف إمكانية إدخال تعديل على اتفاق أديس أبابا، أنه لا ينبغي تعديل الاتفاق. ونشأ اختلاف في الرأي بينهما حتى بصدد إقامة محفل ملائم للمصالحة الوطنية. وكان التحالف الوطني الصومالي قد اقترح، قبل انعقاد المؤتمر الانساني، عقد اجتماع للصوماليين في مقديشيو في الجزء الأول من شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ من أجل المصالحة الوطنية. بيد أن مجموعة الـ ١٢ لم تقبل هذا الاقتراح. كما اشتكت فصيلة التحالف الوطني الصومالي من أن الأمم المتحدة تحرض مجموعة الـ ١٢ على اتخاذ إجراءات لإقصاء التحالف عن عملية المصالحة الوطنية الصومالية. وبالنظر لاختلاف المواقف اختلافا واضحا بشأن مسائل حرجة وهامة فإنه يتعذر إجراء مناقشة حقيقية لهذه المسائل في أديس أبابا.

٧ - وقامت مجموعة الـ ١٢، منذ عودتها من أديس أبابا إلى الصومال، بعقد اجتماعات في مقديشيو ومناطق مختلفة وأصدرت بيانات أعربت فيها عن وجهات نظرها إزاء الخطوات المقبلة التي ينبغي اتخاذها. وإثر الاجتماع الذي عقدته مجموعة الـ ١٢ في مقديشيو في الفترة من ١٣ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أصدرت قرارا وخطة عمل مؤقتة تدعو فيهما، من بين أمور أخرى، إلى إنشاء فريق اتصال دائم للحوار مع التحالف الوطني الصومالي وللتعجيل في تنفيذ اتفاق أديس أبابا. وفي إطار الجهود الداخلية الرامية إلى التوصل إلى مصالحة سياسية، ما فتئ إمام حراب الذي يمثل فخذي أبغال وهابر غدير، يجري مشاورات مع الفخذين من أجل التوسط لإحلال السلم في مقديشيو. وهناك مبادرات أخرى تسير جنبا

إلى جنب مع ذلك الجهد، وتجري بصفة رئيسية على الصعيد الاقليمي وتستهدف التوصل إلى مصالحة عامة: غروي (في الشمال الشرقي)، وبولا - حاجي (في جوبا السفلى)، وباردير ا (غيدو) ومقديشيو مع شيوخ هاوادلي وموروساد. وهؤلاء جميعا يطلبون الدعم السوقي والمالي من بعثة الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ولاتزال مسألة مشاركة التحالف الوطني الصومالي وإشراكه في العملية تمثل النقطة الجوهرية لجميع هذه المبادرات.

٨ - لذا، فإن من المهام الرئيسية التي يتعين أن تقوم بها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في الأسابيع والشهور المقبلة مهمة تتمثل في مساعدة الجهود المبذولة لإزالة العقبات أمام عملية المصالحة الوطنية فيما بين الفصائل الصومالية. وستسخر جميع الوسائل الموجودة تحت تصرف عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من أجل توفير "نافذة أمل" أمام القيادة الصومالية للالتقاء وفض الخلافات فيما بينها. وستواصل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في الوقت نفسه نقل الرسائل الى زعماء الفصائل الصوماليين ومفادها أن المجتمع الدولي غير مستعد للانتظار الى ما لا نهاية لحدوث تحسن في المناخ الأمني الذي يمكن من خلاله العمل بالنيابة عن الشعب الصومالي.

٢ - مجالس المقاطعات

٩ - أحرز تقدم ملموس خلال الشهرين الأخيرين في مجال إنشاء مجالس مقاطعات في سائر البلد. فقد تم تشكيل أربعة عشر مجلسا إضافيا خلال هذه الفترة تبلغ مجموعها ٥٢ مجلسا من أصل ٨١ مقاطعة (باستثناء الشمال الغربي)[٥]. واستنادا لما جاء في اتفاق أديس أبابا، تتولى مجالس المقاطعات مسؤولية إدارة شؤون المقاطعة بما في ذلك السلامة العامة والصحة والتعليم وإعادة البناء. إلا أن كثيرا من مجالس المقاطعات يعدم الموارد اللازمة لأن يصبح كامل التشغيل.

١٠ - وقد أبدى التحالف الوطني الصومالي اعتراضات قوية على جهود بعثة الأمم المتحدة الثانية الرامية إلى إقامة مجالس مقاطعات ومجالس اقليمية. وبناء على ذلك، طلبت الى وكيل الأمين العام السيد جيمس و. س. جوناه، في كانون الأول/ديسمبر، إجراء استعراض للمنهجية والاجراءات المتبعة لتقرير إنشاء مجالس مقاطعات ومجالس اقليمية. ومن خلال قراءة تقريره المقدم إلي بعد محادثاته مع عد من الصوماليين وقيامه بزيارات فعلية في كانون الأول/ديسمبر لبعض مجالس المقاطعات، أشعر بالارتياح لأن المشاركين في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال حرصوا في كل مرحلة من المراحل على كفالة رضى الشعب الصومالي نفسه عن الطرق والإجراءات المتبعة. وقد صادق الشيوخ، في حقيقة الأمر، على كل مجلس من مجالس المقاطعات ولم يقم موظف الأمم المتحدة إلا بدور الشاهد على ذلك. ولهذا لا يمكن القول بأن مجالس المقاطعات والمجالس الاقليمية فرضت على شعب الصومال غصبا. وبالإضافة إلى ذلك، تشعر مجموعة

الـ ١٢ بارتياح عميق إزاء المنهجية والاجراءات المتبعة وما برحت تحث عملية الأمم المتحدة على إنشاء مجالس مقاطعات ومجالس اقليمية.

١١ - ومن جملة العقبات الرئيسية أمام الإنشاء الفعال لمجالس مقاطعات في الصومال معارضة التحالف الوطني الصومالي الذي رفض الاشتراك في العملية والذي حاول في بعض الحالات عرقلة تشكيل مجالس من خلال الترهيب أو إنشاء مجالس مقاطعات ظل تابعة للتحالف. وفي منطقة مقديشيو الكبرى (منطقة بينادير)، وهي من أشد المناطق حساسية، من الناحية السياسية، من حيث تشكيل حكومة محلية، بدأت بالفعل الجهود الرامية لإنشاء مجالس في المقاطعات الـ ١٥. وقد تمت المصادقة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ على مجلس مقاطعة بوندهير في شمال مقديشيو. وتجري منذئذ مشاورات في مقاطعتي واداجير ودار كينلي في جنوب مقديشيو؛ ومقاطعات كاران ويقشيد وشيبيس في شمال مقديشيو؛ ومقاطعتي وايبري وهمر جاب - جاب في وسط مقديشيو. وستواصل عملية الأمم المتحدة الثانية جهودها في هذا المجال بتأن حذر بالنظر للظروف السائدة.

١٢ - وبالإضافة إلى إنشاء مجالس مقاطعات إضافية، لاتزال تبذل جهود لتعزيز المجالس التي أنشئت بالفعل. ومابرح فريق مشترك مكون من مختلف الشعب التابعة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال يقوم بزيارات لكل مقاطعة من المقاطعات لتقييم الدعم الخاص الذي تحتاجه الحكومات المحلية. وقد أدت عملية المساعدة المقدمة من شتى البلدان المانحة والمنظمات غير الحكومية دورا أساسيا في مجال توفير المواد النواة - اللوازم والأثاث الأساسي - لمكاتب مجالس المقاطعات. ورغم أن غالبية هذه المجالس تواجه مشاكل متوقعة في مرحلة التشغيل الأولية، فإنها تمثل خطوة هامة في طريق إعادة إنشاء حكومة تمثيلية قادرة في الصومال.

٣ - المجالس الاقليمية

١٣ - ومنذ تقريري الأخير، جرى أيضا تشكيل مجلسين اقليميين اضافيين، وبذلك بلغ مجموع عدد المجالس الاقليمية ٨ مجالس من المجالس الـ ١٣ في الصومال، باستثناء الشمال الغربي. ومن المتوقع أن تفتتح قريبا ثلاثة مجالس اقليمية أخرى، في باري، وجوبا السفلى ومودوغ. ولا تواجه العملية عقبات إلا في جوبا الوسطى، بسبب تدهور حالة الأمن في مقاطعتين من المقاطعات الثلاث هناك. ويجري بذل الجهود لكي تستقر الحالة في تلك المنطقة بهدف انشاء مجالس في المقاطعتين المذكورتين. ووفقا لاتفاق أديس أبابا، ستكون المجالس الاقليمية مكلفة في المقام الأول بمهمة تنفيذ البرامج الانسانية والاجتماعية والاقتصادية بالتنسيق مع المجلس الوطني الانتقالي كما أنها ستساعد في اجراء تعداد السكان تحت الإشراف الدولي. وبالاضافة الى قيام المجالس الاقليمية بالمحافظة على الاتصال بعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال،

والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات ذات الصلة وذلك بصورة مباشرة وعن طريق ادارات الشؤون الادارية المركزية والمجلس الوطني الانتقالي، فإنها ستكون مسؤولة أيضا عن القانون والنظام على الصعيد الاقليمي.

٤ - المجلس الوطني الانتقالي

١٤ - باستثناء فصيل المؤتمر الصومالي الموحد (المشترك في التحالف الوطني الصومالي)، أعرب المشتركون في الاجتماعات السياسية التي عقدت في أديس أبابا مؤخرا عن تصميمهم القوي على العمل من أجل انشاء المجلس الوطني الانتقالي على وجه السرعة. ويحدوني الأمل في أن يتحقق انشاء المجلس الوطني الانتقالي عما قريب وفقا لاتفاق أديس ابابا المعقود في آذار/مارس ١٩٩٣. وهناك التزام عام بين معظم قطاعات الطائفة السياسية الصومالية باتخاذ هذه الخطوة الحاسمة نحو اعادة ترسيخ السيادة الصومالية. ومع ذلك، فإنه انعكاسا مرة ثانية للخلافات الأساسية بين الفصائل الصومالية فيما يتعلق بمركز مجالس المقاطعات والمجالس الاقليمية، أثار التحالف الوطني الصومالي اعتراضات شديدة على الجهود الرامية إلى إنشاء المجلس الوطني الانتقالي.

١٥ - وفي الوقت الراهن، تلقت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أسماء تسعة ممثلين من الفصائل السياسية الـ ١٥، التي يجوز لكل منها تسمية ممثل واحد في المجلس الوطني الانتقالي. وبالاضافة الى ذلك، فإن المجالس الاقليمية، التي تسمي ثلاثة ممثلين لكل منها، بدأت اجراء مداولات لاختيار ممثليها في المجلس الوطني الانتقالي.

١٦ - وطبقا لاتفاق أديس أبابا المعقود في آذار/مارس ١٩٩٣، يعتبر التقدم المحرز نحو انشاء المجلس الوطني الانتقالي خطوة حاسمة في التعجيل بتولي الصوماليين المسؤولية عن العمليات السياسية والاقتصادية. وبمجرد تشكيل المجلس الوطني الانتقالي، فإنه يمكن أن يبدأ معالجة القضايا الحكومية والقانونية الكثيرة التي تنطوي عليها عملية إصلاح الادارة الصومالية التي تتجاوز ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٥ - الشرطة والعدالة

١٧ - أحرز تقدم في اعادة انشاء النظامين المتعلقين بقوات الشرطة والعدالة في الصومال، وهما حاسمان لعودة ادارة صومالية قادرة على أداء وظائفها وعودة النظام العام. ويتسم هذا بالأهمية بوجه خاص في الشمال الشرقي حيث لا توجد في هذه المنطقة أي قوات عسكرية تابعة للأمم المتحدة موزعة في الوقت

الحاضر. وعملا بقرارات مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣)، و ٨٦٥ (١٩٩٣)، و ٨٨٦ (١٩٩٣)، قامت الآن فرقة العمل الموحدة/عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بإعادة انشاء ١٠٧ مركز شرطة في المقاطعات الصومالية، الى جانب محكمة مقاطعة واحدة ومحكمة اقليمية واحدة ومحكمة استئناف واحـــدة تعمل في مقديشيـــو، و ١٥ محكمة مقاطعة، وخمس محاكم اقليمية، وخمس محاكم استئناف أعيد انشاؤها في الشمال الغربي. ويؤدي كل من السجن المركزي في مقديشيو وسجن هارغيسه وظائفهما بالفعل. وعلى الصعيد الوطني، يوجـــد الآن ٦ ٧٣٧ من رجال الشرطة على الصعيد الاقليمي وعلى صعيد المقاطعات، و ٣١١ من أفراد السلطة القضائية في ٨ مناطق و ٢٦ مقاطعة، وأكثر من ٧٠٠ من ضباط السجون في اقليمين.

١٨ - ولا تزال النظم المتعلقة بالشرطة والقضاء والعقوبات هشة للغاية. ويتحتـــم توحيد وتعزيز هذه النظم لكي يستتب القانون والنظام. وطبقا لولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال فيما يتعلق بالتعجيل بعملية تولي الصوماليين عمليات نظام الشرطة والنظام القضائي، تزمع العملية إشراك أفراد الشرطة والسجون والقضاء والخدمة الاجتماعية الصوماليين في بناء قدرات استشارية أثناء هذه المرحلة من برنامج العدالة.

١٩ - وبغية تعزيز الأمن، جرى تزويد مراكز الشرطة في مقديشيو بدوائر اتصال لاسلكية فيما بينها ومع مكتب قائد الشرطة العسكرية لقوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وسيؤدي هذا الى تسهيل التنسيق بين الشرطة الصومالية وقوات عملية الأمم المتحدة في الصومال. ومن المزمع أيضا انشاء قوة للوزع السريع من الشرطة الصومالية تعرف بـ "داروشتا" بحلول آذار/مارس ١٩٩٤. وستسمح هذه التحسينات بالحد من اشتراك القوات العسكرية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في القيام بدور الشرطة.

باء - الحالة الانسانية

٢٠ - منذ تقريري الأخير، بذلت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال جهودا مجددة لوضع البرامج الانسانية في مقدمة أعمالها في الصومال. وجرى ابراز هذه المبادرة في الاجتماع الرابع لتنسيق المساعدة الانسانية المقدمة الى الصومال الذي عقد في أديس ابابا في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر الى ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وأعاد المندوبون الصوماليون والمانحون الدوليون تأكيد التزامهم بالتعجيل باخضاع عملية الانعاش والتنمية لسيطرة الصوماليين.

١ - استمرار حالة الطوارئ

٢١ - على الرغم من أن الكفاح لإنهاء المجاعة في الصومال قد تكلل بالنجاح، تشير عدة مؤشرات الى أنه في الأشهر القليلة الماضية أخذت مستويات سوء التغذية في الارتفاع ثانية في أجزاء من الصومال، بما في ذلك مقديشيو ووادي جوبا، وهما منطقتان تتسمان باستمرار النزاع وانعدام الأمن. وفي وادي جوبا السفلى، تضاعفت مستويات سوء التغذية الحادة بين الأطفال دون الخامسة الى ٢٠ في المائة. واستهداف هذه الفئات السكانية الضعيفة بالرغم من مشاكل الأمن المستعصية لا يزال من الالتزامات العليا للشعبة الانسانية لعملية الأمم المتحدة في الصومال والمنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، والقوات العسكرية التي تتعاون معها. وقد ضاعفت هذه المنظمات مجتمعة جهودها في الشهرين الماضيين لتوفير الاغاثة الطارئة من الأغذية والعلاج الطبي حيثما تدعو الحالة؛ وجرى تقديم المساعدة بوجه خاص الى ضحايا الفيضان في شمال شرق الصومال، والى اللاجئين الاثيوبيين في مقديشيو، والى المعوقين واليتامى وتلاميذ المدارس، واللاجئين العائدين الى وادي جوبا.

٢ - اعادة التوطين

٢٢ - واصلت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات لتسهيل العودة المأمونة والمنظمة للاجئين الصوماليين والمشردين في الداخل. وقد تجلت مشاريع اعادة التوطين الناجحة بوجه خاص في وادي جوبا، حيث عاد منذ تشرين الأول/أكتوبر أكثر من ٣ ٠٠٠ شخص من المعسكرات الموجودة في كينيا وكسمايو ومقديشيو. وقد أكد الرصد والمتابعة الدقيقان من جانب الوكالات المتعاونة أن هذه الانتقالات قد حدثت دون عقبات هامة. وأدى انعدام الأمن في أجزاء من الصومال الى ابطاء وتعقيد برامج اعادة التوطين. ومع ذلك، لا يزال تقديم المساعدة الى الأسر الصومالية للعودة الى ديارها ذا أولوية عليا.

٣ - اعلان أديس أبابا

٢٣ - في خطوة هامة نحو تسليم الصوماليين المسؤولية عن إنعاش بلدهم، وافق في أديس أبابا ممثلون من الأقاليم الصومالية، والحركات السياسية ومجتمع المانحين الدوليين على استراتيجية قائمة على أساس إقليمي لإنشاء آليات لتعبئة الموارد وتوزيعها ووضع البرامج والمشاريع. ويمثل التركيز الإقليمي خطوة هامة نحو توجيه موارد التنمية الدولية الى المجتمعات التي نجحت في إيجاد والمحافظة على بيئة آمنة يمكن أن تُبذل فيها الجهود الإنمائية.

٢٤ - وترتكز الاستراتيجية التي تتبعها الآن الشعبة الإنسانية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على النهج الرئيسية الستة التالية المتفق عليها في اجتماع أديس أبابا:

(أ) تتسم المساعدة الطارئة الأساسية بأنها غير مشروطة وسيستمر توفيرها الى الفئات الضعيفة؛

(ب) لن تقدم المساعدة المتعلقة بالإنعاش والتعمير إلا حيث يوجد الاستقرار والأمن؛

(ج) يعتبر اشتراك الصوماليين في جميع مراحل الإنعاش والتعمير أمرا أساسيا. وسيطرة الصوماليين على العملية شرط أساسي للحصول على المساعدة من المانحين؛

(د) لا بد من بذل كافة الجهود لضمان أن تكون جهود الإنعاش والتعمير قابلة للإدامة؛

(هـ) ينبغي أن تسهم جميع الإجراءات التي تتخذ في عملية التعمير والإنعاش في تعزيز قيام القطاع الخاص بعمليات تتسم بالكفاءة في ظل نظام سوق حرة ومفتوحة؛

(و) سيكون مجتمع المانحين داعما بالكامل للآليات التي يجري إنشاؤها لتحديد أولويات الإنعاش، وطرائق التمويل، والتنفيذ.

٢٥ - وتم التوصل الى اتفاقات عامة في اجتماع أديس أبابا بشأن الآليات التي ستسهل تنفيذ أحكام الإعلان. وسيتم إنشاء لجان التنمية في مختلف الأقاليم وستكون مسؤولة عن إعطاء الأولوية الى أنشطة التنمية الإقليمية وعن تعبئة الموارد من المجتمعات المحلية دعما لهذه الأنشطة. وسيتم تشكيل مجلس تنمية، مكون من ممثلين عن لجان التنمية الإقليمية لوضع آلية لتعبئة الموارد وتحديد المعايير لتوزيع تلك الموارد على الأقاليم والقطاعات. ومن المقرر إنشاء هيئة باسم "هيئة تنسيق المعونة" لتنسيق المساعدة المقدمة من المانحين الى الصومال. ومن المتوخى أن تضم هذه الهيئة ممثلين عن المانحين، ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من المؤسسات والمنظمات المتعددة الأطراف والافريقية، ومن الممكن بلدانا في المنطقة. وسيقدم مكتب الأمم المتحدة للتنمية، في إطار الشعبة الإنسانية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال، الدعم التقني للجان التنمية الإقليمية وسيكون بمثابة أمانة لمجلس التنمية ولهيئة تنسيق المعونة. وسيضم المكتب مهارات وخبرات الفنيين الصوماليين، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

٢٦ - وكما هو متفق عليه في اجتماع أديس أبابا، يجري حاليا وضع خطة عمل للاسترشاد بها في تنفيذ أحكام إعلان أديس أبابا في شكلها النهائي. ومن المزمع بدء تنفيذ الاستراتيجية القائمة على أساس إقليمي في الأقاليم التي يسودها قدر كبير من الاستقرار والأمن. وسيشرع في إيفاد بعثات مشتركة من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمانحين الى كل من هذه الأقاليم.

٤ - الأثر المترتب على انعدام الأمن

٢٧ - ما زالت البرامج الإنسانية تواجه مشاكل أمنية عويصة في الصومال. وقد تضرر العمل الإنساني من جراء انعدام الأمن في أجزاء من البلد وكذلك بسبب التقدم البطيء في المصالحة والإصلاح السياسيين. وفي هذه الظروف، لا يُقبل المانحون على الالتزام بتقديم الأموال؛ كما أن المنظمات غير الحكومية توقف أحيانا أو تنهي عملياتها لأسباب متعلقة بسلامة موظفيها؛ وتلاقي الوكالات صعوبة في تعيين موظفين دوليين مؤهلين والاحتفاظ بهم؛ وتتسبب، جزئيا، المتطلبات الأمنية الإضافية، في رفع تكاليف عمليات الإغاثة والتنمية إلى مستويات عالية جدا. وقد أعاق تضافر هذه النواتج الثانوية الناشئة عن المأزق السياسي جهود عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الرامية إلى تحقيق تقدم في إنجاز المبادرات الإنسانية.

جيم - المسائل الأمنية

٢٨ - منذ صدور تقريري الأخير (S/26738)، في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، شكلت الحالة الأمنية في أنحاء عديدة من الصومال مصدرا للقلق. خارج مقديشيو، استمرت جائحة اللصوصية في الاستفحال في أجزاء من الريف. واندلعت معارك فيما بين العشائر في أماكن محددة وخاصة في الأجزاء المتنازع بشأنها من مناطق جنوب شابيلي وجنوب ووسط جوبا. ونتيجة لعدد من الحوادث الأمنية التي اشتملت مؤخرا على شن هجمات ضد الوكالات الدولية في مناطق نائية أو التهديد بالقيام بذلك، توقفت مؤقتا عمليات عدد من المنظمات غير الحكومية في جنوب منطقة جوبا، وكافة عمليات المنظمات غير الحكومية في مقاطعة ساكاو (وسط منطقة جوبا). بيد أن مستوى الأمن السائد في الأرياف، بالرغم من هذه الحوادث، ظل أعلى بكثير مما كان عليه قبل ١٨ شهرا.

٢٩ - ظل التوتر سائدا في منطقة مقديشيو بوجه خاص. وفي حين تم تفادي التصادم المسلح المباشر بين قوات التحالف الوطني الصومالي وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، فقد سُجلت زيادة هائلة في أعمال اللصوص المسلحين في طرق مقديشيو، فأصبح التنقل في إطار النشاط التجاري الصومالي، وبالنسبة لأفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال وموردي لوازم الإغاثة الإنسانية الدولية، خطيرا بصورة متزايدة. وفي عدد من الحوادث المختلفة، ألحقت إصابات في شوارع مقديشيو بمدنيين تابعين لعملية

الأمم المتحدة في الصومال وبموظفي المنظمات غير الحكومية سواء منهم الدوليين والمحليين. كذلك، فإن أعمال السطو المسلح على مركبات وممتلكات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أو المنظمات غير الحكومية في ازدياد، وكثيرا ما تتسبب في ضحايا. ونتيجة لذلك سُجل انخفاض ذو بال في تواجد المنظمات الدولية غير الحكومية المستعدة للعمل في كنف البيئة السائدة حاليا في مقديشيو.

٣٠ - ما زال أمن الموظفين الدوليين يشكل قضية مثيرة للقلق. وقد ظلت عملية الأمم المتحدة في الصومال في المرحلة الرابعة من خطة الإجلاء الأمني. ولا يتنقل أي موظف في مقديشيو وحولها إلا في ظل حراسة مسلحة، ويُمنع جميع الموظفين من دخول العديد من المناطق في المدينة. وقد تسببت الممارسة المتبعة سابقا والمتمثلة في إيجار سيارات خاصة في انتظار تزويد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بعربات من نوع عربات الأمم المتحدة، في إثارة مشكلة عويصة بسبب التهديدات التي كثيرا ما تم تلقيها في حالة القيام بمحاولة للاستعاضة عن سيارة مدنية مؤجرة بعربة تابعة للأمم المتحدة. وما زال اختطاف عربات الأمم المتحدة متواصلا. ويُجرى الآن بذل جهد منسق لتوفير قدر كاف من المباني للمكاتب والإقامة في كل من جنوب مقديشيو وشرقها بغية التقليل من خطر الإصابة بجراح في حالة استئناف المعارك. وتزداد حاليا صعوبة الاحتفاظ بالموظفين بعد فترة التعيين الأولى لمدة ٦ شهور، وذلك بسبب طول فترة العمل اليومي، والقيود المفروضة على السفر، والمستوى غير الملائم لنوعية مرافق الإقامة في عدة مواقع في مختلف أنحاء الصومال، وعدم توفر الخبرة لدى بعض الموظفين، والخطر الذي يتهدد الأمن باستمرار. وبالتالي فإن الحاجة قائمة باستمرار لتدريب موظفين جدد، ولا يوجد في أي وقت من الأوقات سوى عدد محدود من الموظفين الذين تتوفر لديهم دراية بالمسائل المؤسسية.

١ - نزع السلاح والتسريح

٣١ - لقد كان واضحا منذ البداية أن نزع السلاح العام، وقبل كل شيء نزع الأسلحة الثقيلة، شرط لا بد من الوفاء به لإنشاء البيئة السلمية والآمنة اللازمة لتيسير المصالحة الوطنية، والإصلاح والتعمير على الصعيد الاقتصادي. وقد اتفقت جميع الأطراف الصومالية في الاجتماع المعقود في أديس أبابا في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، على أن نزع السلاح شرط أساسي لتحقيق السلم والاستقرار من جديد في الصومال. وتم تأكيد هذا الهدف الأساسي بوضوح في اتفاق أديس أبابا المبرم في آذار/مارس ١٩٩٣ والذي دعت الأطراف بموجبه عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، في جملة أمور، إلى تقديم المساعدة في عملية نزع السلاح واتخاذ الإجراءات المناسبة ضد من ينتهكون أحكام الاتفاق هذه.

٣٢ - ولسوء الحظ، فإن الأطراف الصومالية لم تف بالالتزامات التي تحملتها في أديس أبابا. وقد حاولت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تحقيق نزع السلاح بالوسائل القسرية، وفقا للولاية التي أناطها

بها مجلس الأمن وبعد الهجمات التي تعمد شنها ضدها أحد الأطراف الصومالية. بيد أنه تبين، كما يعلم أعضاء مجلس الأمن، أن هذا النوع من الإجراءات غير عملي.

٣٣ - وعقب اعتماد القرار ٨٦٥ (١٩٩٣)، سعت عملية الأمم المتحدة في الصومال إلى إقناع الأطراف الصومالية بضرورة الاضطلاع طوعا بعملية نزع السلاح. ووضعت خططا لتوفير التدريب المهني لشباب الميليشيات بعد تسريحهم، وهي تقوم بالتحضير لإنشاء مراكز تدريب في مقديشيو وفي منطقة بيدوا لتدريب الأفراد المسرحين في مجالات تساعد على إعادة إدماجهم في المجتمع. ومن المعتزم أن يتولى الصوماليون بأنفسهم تشغيل وإدارة هذه المراكز، ولو أن ذلك سيتم في البداية بمشاركة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وبمساعدة من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٣٤ - بيد أنه من الواضح أن نزع السلاح الطوعي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تحلت الأطراف الصومالية بالشجاعة والتصميم اللازمين لتجاوز ماضيها الحديث والشروع بحزم في عملية المصالحة السياسية وبناء المؤسسات والإصلاح الاقتصادي، وهي عملية صعبة لكنها كفيلة بحفز الهمم. ولسوء الحظ، فإن هناك دلائل متزايدة على أن الفصائل الرئيسية قد استأنفت التسلح حثيثا، توقعا لاندلاع المعارك من جديد في الأشهر المقبلة. وفي مقديشيو، تفيد التقارير بأن بعض العشائر تتزود حاليا بالأسلحة من جديد. وأبلغ أيضا أن العشائر تقوم في الوقت الحاضر بتحصين مواقعها الدفاعية حول المناطق التي تعتبرها معاقل استراتيجية في المدينة. ويبدو كذلك أن هناك تعبئة للقوات في منطقة كيسمايو، جنوب مقديشيو.

٣٥ - إن عدم استعداد الأطراف للشروع في عملية نزع سلاح فعلية، في الوقت الحاضر على الأقل، يظهر، للأسف، أن انعدام الأمن السائد حاليا في مقديشيو، وبدرجة أقل في أنحاء أخرى من الصومال، سيظل يشكل مصدر قلق بالغ في الأشهر المقبلة. ولذلك فإني أود مناشدة الأطراف أن تجدد التزامها بعملية نزع السلاح المتفق عليها في أثناء اجتماعي كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ١٩٩٣ في أديس أبابا، وأن تتعاون على نحو بناء مع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بغية تحديد طرائق للوفاء الفعلي بهذه الالتزامات.

٢ - إزالة الألغام

٣٦ - إن عمليات إزالة الألغام، التي يتعين القيام بها على وجه الاستعجال في بعض أنحاء الصومال، تقتضي تحقيق درجة من الاستقرار السياسي والأمن كثيرا ما كانت منعدمة، على وجه التحديد، في تلك المناطق التي تحتاج أكثر من غيرها إلى هذه العمليات. وفي الشمال الغربي، تواصلت مشاريع إزالة الألغام التي تضطلع بها شركة فنية دولية لإزالة الألغام، وذلك رغم نقص في التمويل المقدم من المانحين. وفي

أنحاء الصومال الأخرى، حال انعدام الأمن دون إمكانية استقدام المساعدة الفنية من الخارج لإدارة عمليات إزالة الألغام. وتستكشف عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال حاليا إمكانية تيسير مساعي "المساعدة الذاتية" المحلية في مجال إزالة الألغام، حيثما سمحت الظروف الأمنية بذلك وحيثما طلبت المجتمعات المحلية الصومالية مساعدة في هذا الشأن.

٣ - الوزع

٣٧ - ذكرت في تقرير سابق (S/26317) أنه سيلزم لواء إضافي لتمكين عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من إنجاز المهام التي عهد بها إليها مجلس الأمن. وقد كان عدد أفراد القوة المأذون بها لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال سيتجاوز بذلك ٠٠٠ ٣٢ فرد من جميع الرتب. بيد أن بعض الحكومات، بما فيها بلجيكا والسويد وفرنسا، أعلمتني في غضون الأشهر القليلة الماضية أنها تعتزم سحب قواتها من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بنهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وفضلا عن ذلك، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في ٦ تشرين الأول/اكتوبر أنها ستسحب قواتها من الصومال بنهاية آذار/مارس ١٩٩٤. ووفقا لذلك، سُحبت من الصومال في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الفرقة الفرنسية (١٠٠ ١ فرد من جميع الرتب)، والفرقة البلجيكية (٩٥٠ فردا من جميع الرتب)، والمستشفى الميداني السويدي (١٥٠ فردا من جميع الرتب). وبالإضافة إلى ذلك، سحبت الولايات المتحدة ٤٠٠ ١ فرد من وحدات السوقيات العسكرية في نهاية كانون الأول/ديسمبر. وبالتالي، أصبحت قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تتألف من ٩٤٥ ٢٥ فردا في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

٣٨ - وجهت أربع دول أعضاء أخرى إخطارا مسبقا إلى الأمم المتحدة أعلنت فيه أنها ستسحب وحداتها قبل نهاية آذار/مارس ١٩٩٤: إيطاليا (٣٠٠ ٢)، وألمانيا (٣٥٠ ١)، وتركيا (٣٢٠)، والنرويج (١٤٠). وستسحب الولايات المتحدة أيضا من تبقى من أفراد وحدات السوقيات العسكرية التابعة لها (٤٠٠ ١) بنهاية آذار/مارس ١٩٩٤.

٣٩ - ويبلغ مجموع الأفراد المشمولين بعمليات السحب المذكورة في الفقرتين ٣٧ و ٣٨ أعلاه ١١٠ ٩ أفراد. ولا يشمل هذا الرقم قوة رد الفعل السريع التابعة للولايات المتحدة (٣٥٠ ١) والتي ستسحب هي أيضا في ذلك الوقت.

٤٠ - وعلى أساس ما ذكر أعلاه، ستتألف القوات المتاحة في نهاية آذار/مارس ١٩٩٤ من ٧٠٠ ١٩ فرد. وقد ذكرت دولتان عضوتان أنهما تعتزمان وزع قوات عسكرية إضافية يبلغ مجموعها ٣٠٠ ٢ فرد. بيد أن التاريخ الفعلي للوزع غير معروف في الوقت الحاضر.

دال - المسائل الإدارية

٤١ - من الناحية الإدارية، لا تزال عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تواجه تحديات تتصل بصعوبة العمل والوضع الأمني في جنوب مقديشيو. فالموظفون الدوليون البالغ عددهم ١٩٩ موظفا المنتدبون إلى شعبة الإدارة التابعة للعملية غير كافين لأداء جميع المهام الموكلة إليهم؛ ولا سيما رصد وإدارة الحسابات المالية بشكل مناسب، والإشراف على قائمة موجودات الأمم المتحدة وتسجيلها، ومراقبة أنشطة الشراء، وتقديم المعلومات المتعلقة بالإدارة في الوقت المناسب.

٤٢ - وفي حين أن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تبذل قصارى جهدها لمتابعة المشتريات المحلية كلما أمكن ذلك، فلا تتوافر تقريبا أي مادة مناسبة من الناحيتين الكمية والنوعية محليا. ويتعين تقريبا شراء جميع أنواع الدعم السوقي بخلاف بعض عقود الخدمات من الخارج. وهذه الحقيقة، مقترنة بحجم الصومال وسوء الطرق، تتطلب قدرة ضخمة على النقل الجوي. ويكلف استئجار الطائرات والوقود وحدهما حوالي ٦,٣ مليون دولار في الشهر الواحد.

٤٣ - وقد حتم انسحاب قوات الولايات المتحدة ونقل الدعم السوقي من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال كلها مواصلة الترتيبات مع مقاول امريكي اختارته أساسا حكومة الولايات المتحدة - ولم تلق الطلبات التي قدمت خلال الشهرين الماضيين من ٤٢ حكومة للحصول على وحدات سوقية أي استجابة إيجابية - وقد عرض العقد المبرم مع المقاول الأمريكي على لجنة العقود بالمقر التي أوصت بالأخذ به وفقا للنظم والقواعد المالية التي تتبعها الأمم المتحدة - وتبلغ قيمة العقد حوالي ٣٢ مليون دولار لمدة أربعة أشهر حتى نهاية آذار/مارس ١٩٩٤، يتم خلالها استكشاف بدائل أخرى، وبحلول ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، تمكن المقاوم من توفير اللوازم وإنتاج المياه وتسليمها وتوفير وسائل النقل على الطرق القصيرة والطويلة والشحن، وصيانة المرافق والطرق والمؤسسات العامة.

ثانيا - ملاحظات

٤٤ - تصف الفروع السابقة من هذا التقرير النتائج التي حققتها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في الوفاء بولايتها في الميادين المترابطة الثلاثة، وهي الميادين السياسية والإنسانية والأمنية. وفي حين أنه أحرز قدر من التقدم، فإن ولاية العملية لم تنجز بأكملها. إذ أنني أرى أن ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قد انجزت عندما يتم تنفيذ اتفاق أديس أبابا المؤرخ آذار/مارس ١٩٩٣ تنفيذا كاملا، ويتوج بإجراء انتخابات عامة وإقامة حكومة منتخبة انتخابا شعبيا. ويتوقف ذلك على استيفاء شرطين

لازمين: توفير روح التعاون والتوافق والالتزام من جانب الشعب الصومالي والمشاركة المستمر للمجتمع الدولي.

٤٥ - وفيما يتعلق بالمجتمع الدولي، فإنه أظهر دليلا كافيا على ما يساوره من قلق لمعاناة شعب الصومال، فقد قامت دول من جميع انحاء العالم بإيفاد رجال ونساء للعمل في الصومال في بعثة الأمم المتحدة الأولى في الصومال أو فرقة العمل الموحدة أو بعثة الأمم المتحدة الثانية في الصومال أو مع أحدى المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وفقدت أرواح كثيرة، عسكرية ومدنية، بحثا عن السلم والاستقرار في الصومال. وقدمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مبالغ مالية ضخمة في عملية أنقذت فعليا مئات الآلاف من الأرواح، ولا سيما بين القطاعات الأكثر ضعفا من المجتمع الصومالي - إن هذه التضحية رائعة حقا، ولا سيما عندما توضع في المنظور الذي يحتم على المجتمع الدولي أن يقدم موارد بشرية ومادية ضخمة لكثير من عمليات الأمم المتحدة الأخرى في أجزاء مختلفة من العالم، وأ، يضع في اعتباره الصعوبات الاقتصادية الحادة التي عانت منها بلدان كثيرة، نامية ومتقدمة النمو، في السنوات القليلة الماضية.

٤٦ - بيد أن هناك علامات واضحة للضجر لدى المجتمع الدولي مع استمرار دعوته إلى تقديم مثل هذه المساعدات من خلال الأمم المتحدة. ويتضح ذلك من التأخيرات المتزايدة في الحصول على الأفراد من الدول الأعضاء بل والتأخيرات بصورة أكبر في الحصول على مساهماتها المالية.

٤٧ - إنني على اقتناع، في الوقت نفسه، بأن المجتمع الدولي لا يرغب في التنصل من مسؤوليته تجاه الشعب الصومالي. ففي الاجتماع الإنساني الرابع المعقود في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، أكد ممثلو مجتمع المانحين مجددا على رغبتهم في مساعدة الصومال في عملياته الوطنية للإصلاح والتعمير. ولكنهم أوضحوا أن عرضهم للالتزام بموارد أخرى مشروط بدور الصوماليين في التوصل إلى مصالحة وطنية وإقامة مستويات دنيا للأمن، على الأقل. وستكون استجابة المجتمع الدولي بذات القدر الذي يبديه الشعب الصومالي وقادته من عزم ونضج وحكمه لحل خلافاتهم عن طريق الحوار وليس عن طريق اللجوء إلى استعمال الأسلحة، ومن تعاون مع الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي لمساعدتهم. ويصح ذلك بالتأكيد بالنسبة للمساعدة في التعمير والتنمية. بيد أنه فيما يتعلق بتوفير القوات والأموال لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، من غير المرجح، فيما يبدو، أن يتلاشى الضجر الذي أشرت إليه آنفا كلية أو في وقت قريب.

٤٨ - إن الاتفاق الذي تم التوقيع عليه في أديس أبابا في آذار/مارس ١٩٩٣ لا يقدم سوى إطار متفق عليه ينبغي أن يتم التوصل فيه إلى حل للمشاكل المتشعبة للصومال. وقد وقع على ذلك الاتفاق زعماء ١٥

حزبا سياسيا انقسمت حاليا، فيما يبدو، إلى مجموعتين تتنافسان على النفوذ السياسي والهيمنة. ولا يزال اتفاق آذار/مارس ١٩٩٣ نافذا ولا يمكن تعديله إلا بموافقة الفصائل الخمسة عشر. إن بعثة الأمم المتحدة الثانية في الصومال لا يمكن أن تعترض ولن تعترض إذا ما قررت أطراف اتفاق أديس أبابا طواعية أن يعدلوا شروطه. غير أنه يتعين على جميع الفصائل أن تتقيد به، ريثما يحدث ذلك.

٤٩ - إن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تقف إلى جانب الشعب الصومالي، ويتمثل سعيها الوحيد في مساعدة شعب الصومال ليتمكن من أن يصبح مرة أخرى سيدا لمصيره. كما أن عملية الأمم المتحدة لا ولن تقف مع طرف ضد الأطراف الأخرى. وبالطبع فهي ترحب بالتعاون الذي لقيته خلال الأشهر العديدة الماضية مجموعة الـ ١٢. وتتطلع إلى تلقي تعاون مشابه من المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي. وتصر الفصائل الـ ١٢ على بقاء عملية الأمم المتحدة في الصومال ومواصلة ولايتها. وهذا هو أيضا رأي دول المنطقة وكذلك منظمة الوحدة الافريقية، والتحالف الوطني الصومالي هو الجانب الوحيد الذي له موقف سلبي، بل وعدائي، من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. إن موقفي واضح: على المجتمع الدولي ألا يتخلى عن شعب الصومال طالما كانت الغالبية العظمى منه ترغب في وجود الأمم المتحدة.

٥٠ - وسيكون مجال التركيز الرئيسي لأنشطة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في الفترة المقبلة هو تعزيز المبادرات الصومالية في المجالين السياسي والأمني وعملية بناء الدولة. وينبغي أن تكون هذه العملية صومالية وستبذل قصارى الجهود لمساعدة الصوماليين في تولي مسؤوليتهم عنها. فبعد التجارب المريرة التي مر بها الشعب الصومالي خلال السنتين الماضيتين، من غير المعقول أن يتوقع منه أن يضطلع بمسؤولية جسيمة من هذا القبيل في فترة زمنية قصيرة. ولا بد من تزويده بما يلزم من تشجيع ودعم لفترة أطول.

٥١ - وستستغل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال هذه الفترة الإضافية لتهيئة زخم مستدام في مهمة المصالحة السياسية، وإنشاء شرطة صومالية ونظام قضائي صومالي ووضع أساس لنظام فعال للإدارة المدنية والمالية والاقتصادية على الأصعدة المحلية والإقليمية والمركزية.

٥٢ - وفي تقديري أنه بدون الوجود المستمر لقوات كافية من الأمم المتحدة تكفل الاستقرار، ستستأنف الحرب الأهلية في وقت مبكر وينهار كل ما تم إنجازه بتضحيات جسيمة. بشرية ومادية، ولذلك فإن ما يمكن تحقيقه سيتوقف على رغبة الدول الأعضاء في مواصلة عملية الصومال حتى تنتهي بنجاح لكي يتمكن شعب الصومال من التطلع إلى مستقبل واعد بشكل معقول بعد سنوات عديدة من المعاناة والاقتتال.

٥٣ - بيد أن هناك شكوكا كبيرة فيما إذا كان المستوى المطلوب من الموارد سيتوافر بعد ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤. فكما ذكر أعلاه، ستقلص القوة العسكرية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى ٧٠٠ ١٩ فرد بنهاية آذار/مارس من هذا العام، ولا بد من مراعاة أن العملية ستحرم من القدرات المتخصصة التي كانت متاحة للعديد من الوحدات التي ستنسحب، فضلا عن قوة التدخل السريع التابعة للولايات المتحدة التي ستكون قد انسحبت في ذلك الوقت. وقد اتصلت بعدد كبير من الدول الأعضاء بغية الحصول على مساهمات منها في العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة. كما بذلت الولايات المتحدة جهودا في هذا الشأن. بيد أنه لم يرد رد إيجابي واحد حتى تاريخ إعداد هذا التقرير. وفي حين أنه لا ينبغي تجاهل إمكانية تقديم بعض العروض بإرسال قوات جديدة أو إضافية، فسيكون من الحكمة في هذه المرحلة افتراض أن مستوى القوات التي ستكون تحت تصرف عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لن يكون أكثر من ٧٠٠ ١٩ فرد، وربما أقل من ذلك.

٥٤ - إن مسألة توفر الوقت والتمويل الكافي لعمليات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال هي عامل هام آخر لا بد من أخذه في الاعتبار. وقد انفقت الأمم المتحدة بالفعل ما يقرب من ٧٦٥ مليونا من دولارات الولايات المتحدة على عمليتي الأمم المتحدة الأولى والثانية في الصومال. وقدرت تكاليف عمليات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ الى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤ بمبلغ ٤١٣,٥ ملايين من دولارات الولايات المتحدة[٧]. واعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بلغت الاشتراكات غير المدفوعة في الحساب الخاص لعملية الأمم المتحدة في الصومال مبلغ ١٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة. ومن شأن عدم دفع الاشتراكات أو دفعها في وقت متأخر أن يجعل من المستحيل تقديم دفعات السداد للدول الأعضاء لقاء مساهمتها في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. مما يؤدي بدوره إلى نتائج عكسية فيما يتصل باستعداد الدول الأعضاء إما للمحافظة على مساهماتها أو زيادتها أو إرسال فرق جديدة، ليس فقط لعملية بحد ذاتها بل أيضا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم بصفة عامة.

٥٥ - ولقد ورد في تقريري المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (S/26738)، ثلاثة خيارات ذات صلة بولاية وعمل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال فيما يتعلق بالأمن. ومهما كان الخيار المختار، فسوف تواصل الأمم المتحدة بذل جهودها الرامية الى تعزيز التصالح الوطني وبناء المؤسسات.

- الخيار الأول هو استمرار الولاية الحالية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال مع إضافة لواء آخر . ويطالب هذا الخيار بنزع السلاح قسرا إذا اقتضى الأمر، فضلا عن القدرة على الدفاع ضد الهجمات على أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

- ويطالب الخيار الثاني بنزع السلاح طوعيا ووزع زهاء ٠٠٠ ١٦ فرد من القوات لحماية الموانئ، والقوافل واللاجئين.

- ويطالب الخيار الثالث بوزع ٠٠٠ ٥ فرد فقط من القوات للسيطرة على الميناء والميناء الجوي في مقديشو فضلا عن موانئ وموانئ جوية أخرى هامة.

٥٦ - وأنا أحبذ الخيار الأول لأني على اقتناع بأن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لن تتمكن من تهيئة البيئة الآمنة والتعجل بجهودها المبذولة لمساعدة الشعب الصومالي في تحركه في إطار عملية المصالحة الوطنية وبناء المؤسسات، إلا بولاية شاملة، حسبما حددها مجلس الأمن في شتى قراراته. بيد أنه نظرا لجميع الأسباب التي شرحتها فيما سبق، يتعين استثناء الخيار الأول. وفي الواقع، ليس لدي ثقة حتى في أنه سوف تتوفر لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال موارد بشرية ومادية ومالية كافية أو في أن القادة الصوماليين سوف يحرزون تقدما كافيا على درب المصالحة الوطنية، كيما يتسنى لهم أن يضطلعوا بجميع الأنشطة المتوخاة حتى في إطار الخيار الثاني حسبما وصف في تقريري السابق. ويعزى هذا بصورة رئيسية الى استمرار التصرف السلبي للتحالف الوطني الصومالي تجاه عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، والتقارير عن تكدس الأسلحة لدى جميع الفصائل في الصومال، وعودة القتال فيما بين العشائر وزيادة الأعمال اللصوصية.

٥٧ - ولذلك، فإني أوصي مجلس الأمن بالنظر في الخيار الثاني. وفي إطار ذلك الخيار، لن تستخدم عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وسائل قسرية، ولكنها سوف تستند الى التعاون مع الأطراف الصومالية. وفي حالة استئناف القتال فيما بين العشائر في أجزاء مختلفة من البلد، يجب على العملية أن تحتفظ بجزء من القدرة على الدفاع عن أفرادها إن اقتضت الظروف ذلك، مع بذل قصارى جهدها لعدم الاشتراك في القتال . وسوف تضطلع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بحماية الموانئ والموانئ الجوية الهامة في البلد، فضلا عن الهياكل الأساسية الضرورية في الصومال؛ وسوف تعمل على إبقاء طرق الإمداد الرئيسية بين مقديشو والمناطق الخارجية آمنة؛ وسوف تولي العملية أولوية عليا بإعادة تنظيم نظام الشرطة الصومالية والنظام القضائي الصومالي؛ وتساعد في عودة اللاجئين. وبقدر ما يتعلق الأمر بالجوانب الإنسانية، سوف تواصل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بذل جهودها لتقديم إمدادات الإغاثة في حالات الطوارئ الى جميع المحتاجين اليها في إنحاء البلد. وفيما يتعلق بالتأهيل والتنمية، سوف تنسق عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أنشطتها بطريقة يكون من شأنها أن تدعم برامج المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي في المجالات التي يختارها المجتمع الدولي. وحسبما يعلم أعضاء مجلس الأمن، فإن مجتمع المانحين قد أوضح بصورة جلية في الاجتماع الرابع لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال المعقود في أديس أبابا بأن المعونة سوف تقدم فقـــط الى المناطق التي يسودها الأمن وحيثما تتوفر

مؤسسات صومالية مناظرة. وبقدر ما يتعلق الأمر بالعمليات السياسية في الصومال، سوف تواصل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال القيام بدورها حسب رغبة الشعب الصومالي.

٥٨ - ويبلغ عدد القوات المطلوب في إطار هذا الخيار زهاء ١٦٠٠٠ فرد من جميع الرتب وعنصر الدعم الضروري. وإذا لم يتوفر هذا القوام من القوات أو إذا لم تتوفر الموارد المالية الضرورية بعد ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤، فسوف أحيل هذا الأمر الى مجلس الأمن، وربما، بتوصية معدلة تتعلق بولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٥٩ - وأود أن أعبر عن اتباع الحذر والقلق. وحسبما ذكرت في الفقرة ٥٦ آنفا، ما زلت أحبذ اختيار الخيار الأول. وسوف يعتمد نجاح عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في إطار الخيار الثاني المعدل، حسبما ورد بالتفصيل في الفقرة ٥٧ آنفا، وإلى حد أكبر من ذي قبل، على تعاون الأطراف الصوماليين. ومن الصعوبة التنبؤ بمسار الإجـــراءات التي ربما تتخذها الفصائل الصومالية المختلفة خلال فترة ما بعد ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤. وسوف يعتمد هذا الى حد كبير على مفهومهم لقدرة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على القيام بمهامها بفعالية. إن تعزيز المصالحة الوطنية على نحو متواز مع إعادة إنشاء وتعزيز المؤسسات الصومالية في مجالي الشرطة والعدالة أمر لا غنى عنه بالنسبة لجميع من يعنيهم الأمر. فإذا أخفقت تلك الجهود، فربما نشهد تجدد القتال والحرب الأهلية في الصومال.

٦٠ - وثمة تحسب إيجابي آخر لحالات الطوارئ ينبغي أن نأخذه في الاعتبار. إذا نجح الصوماليون في إنشاء المجلس الوطني الانتقالي في المستقبل القريب، فسوف يعد ذلك تطورا له شأنه. وسوف يترقب المجتمع الدولي باهتمام عمل المجلس الوطني الانتقالي. فإذا تمكن المجلس الوطني الانتقالي من العمل بصورة فعالة على نحو معقول من خلال المؤسسات الصومالية المحلية للحكم الذاتي، فربما يؤثر ذلك على ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وبطبيعة الحال سوف الفت انتباه مجلس الأمن الى أي تطورات من هذا القبيل.

٦١ - ولدى اختتام هذا التقرير، أود أن أؤكد من جديد على بالغ تقديري لممثلي الخاص، اللواء بحري جوناثان هو، ونائب ممثلي الخاص السفير لانسانا كويات، والى قائد قوات الأمم المتحدة، اللواء تشفيك بير، وإلى جنود عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من جميع الرتب الذين يخدمون الأمم المتحدة، بشجاعة وإخلاص، في ظل أصعب الظروف وأخطرها. وأود أيضا أن أعبر عن أخلص امتناني للرجال والنساء بالأمانة العامة للأمم المتحدة، الذين يخدمون قضية السلم ويقدمون المساعدة الإنسانية في الصومال في ظل أوضاع من أخطر ما واجهه موظفو الأمم المتحدة المدنيون على الإطلاق. وأود أن أشيد كذلك بلجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، فضلا

عن الحكومات التي قدمت المساعدة بصورة مباشرة إلى الشعب الصومالي واستكملت على هذا النحو جهود عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وقبل كل شيء، أود أن أعبر عن امتناني للموظفين الدوليين والصوماليين العاملين في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الذين يقدمون أكبر التضحيات بصدد تقديم مساعدة المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى شعب الصومال.

الحواشي

(١) لا يزال المركز القانوني لعدة قطاعات موضع مناقشات بين عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والمجتمعات الصومالية المحلية. ونتيجة لذلك، يتفاوت العدد الإجمالي للمقاطعات التي يقال إنها موجودة في الصومال.

(٢) A/48/778، الفقرة ٧.

- - - - -